

# انفتاح الدلالة في النصّ القرآنيّ الشريف:

## وجهٌ من وجوه الإعجاز المُعجِبِ

د | مهدي أسعد عرار<sup>(\*)</sup>

### ملخص

في هذه الورقة محاولة للكشف عن مَلْحَظٍ دلاليّ جزئيّ ارتضيتُ له اسم "انفتاح الدلالة"، وليس المَقْصِدُ المتعيّن من هذا التأويل، بل تعدّد المعاني في السياق الواحد وتضافرها في دلالة السياق الشريف، وهو متجلّ في مستويات اللغة المتباينة: الصوتي، والصرفي، والتركيبي، والمعجمي، ثم يأتي عقب هذا احتراسٌ ومضامره أن ذلكم الانفتاح الدلاليّ ليس مُلقًى على عَواهنه، فقد يقفُ المرءُ وجاه آياتِ كريماتٍ يتجلّى فيها "انغلاقُ الدلالة" واقتصارها على وجهةٍ معنويّةٍ واحدة، ثم تُحْتَمُّ هذه الورقة بالتعريج على استشرافِ العِللِ التي يُفسّر بها "الانفتاحُ الدلاليّ".

### تقديم:

لما كانت مُعجزة كلِّ نبيٍّ مما شاع عند قومه، ولما كان أهلُ الجاهليّةِ أهلَ لَدِيٍّ وفصاحةٍ - لما كان ذلك كذلك - نُزِلَ القرآنُ بلسانٍ عربيٍّ مُبينٍ على سبيلِ التحدّي والإعجاز، فأفحَمَ الخصومَ، وأفضى ببعضهم إلى التقريرِ بأنّ عليه طُلاوةٌ، وأنّ له حلاوةٌ، وأنّ أعلاه مثمرٌ، وأنّ أسفله مُعَدَّقٌ، وما هو بقولِ بشرٍ، والحقّ أنّ استشرافَ البواعثِ التي أذنتُ بهذا التقريرِ من رجلٍ ينتسبُ إلى أولئك الذين يمتلكون ناصيةَ اللغة، والملكة

(\*) أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة بيرزيت - فلسطين.

البيانية المعجبة، يُفضي إلى الكُنْثِ في تلمُّسِ وجوه إعجازه، وفي هذه الورقة محاولة للكشف عن مَلْحَظٍ دلاليٍّ جزئيٍّ ارتضيتُ له اسمُ "انفتاح الدلالة"، وليس المقصد المتعِينُ من هذه التسمية التأويل، بل تعدُّد المعاني في السياق الواحد وتضافرها معا في دلالة السياق الشريف، وقد بدا لي آن انشغالي بهذا المطلب أن مُثْلَ ما أريدُ تمثله متكاثرة، وأنّها تقعُ في مستوياتٍ متباينةٍ، ومن ذلك ما يقعُ في مِضْمَارِ المستوى الصوتي، والصرفي، والتركيبِي، والمعجمي. ولعله يحسنُ أن أقدمَ لكلامي هذا احتراسا مضمومُه أن انفتاح الدلالة - في غيرِ السياقِ القرآنيِّ الشريف - قد يكونُ ذا صِبْغَةٍ سلبيةٍ؛ إذ إنَّ المتكلمَ قد يأتي به للإبهامِ دونَ الإحكامِ، فلا يقفُ السامعُ على مُرادِه إلا بالتوهُمِ دونَ التحكمِ، وإخالُ أنَّ هذا العنوانَ العريضَ "انفتاح الدلالة" يعوزه فضلُ بيانٍ لينتقلَ به الباحثُ من مِضْمَارِ التنظيرِ إلى مِضْمَارِ التطبيقِ بُغْيَةً تجليةً بواعثه ومواضعه، ولذا سأخذُ بحثي بقوا بله مُبتدئا بانفتاح الدلالة في:

### المستوى الصوتي:

ثمّة باعثن على انفتاح الدلالة في المستوى الصوتي: أولهما المَفْصَلُ، فهو سكتةٌ كلاميةٌ خفيفةٌ بينَ الكلماتِ أو الجملِ؛ إذ إنّها سبيلٌ من سُبُلِ تعيينِ حدودِ الكلماتِ، وذلك نحو "إنما" و"إن؟ نما"، وسبيلٌ من سبَلِ انفساخِ نسيجِ التركيبِ الجُمليِّ<sup>(١)</sup>، ومما يتصلُ بمطلبِ الحديثِ عن المفاصلِ الصوتيةِ الحديثُ عن الوقفِ والابتداءِ في التنزيلِ العزيزِ؛ إذ إنّهُ مطلبٌ له حَظْرُهُ في إقامة المعاني، و"يترتبُ عليه فوائدٌ كثيرةٌ، واستنباطاتٌ غزيرةٌ، وبه تتبينُ معاني الآياتِ، ويؤمنُ الاحترازُ عن الوقوعِ في المُشْكَلاتِ"<sup>(٢)</sup>، وقد قال عنه القسطلانيُّ مُعرجاً على سُهْمَتِهِ في بيانِ المعنى: "ولا مريّةٌ أن بمعرفتهما تظهرُ معاني التنزيلِ، وتُعرَفُ مقاصدُه، وتستعدُّ الفكرةُ للغوصِ في بحرِ معانيه، على دررِ فوائده... وبه يُعرَفُ الفرقُ بينَ المعنيينِ المختلفينِ، والنقيضينِ

المتباينين، والحكميين المتغايرين<sup>(٣٧)</sup>، ومن الأمثلة التي يتجلى فيها انفتاح الدلالة الآتي من تباين وجه القول على المفصل قول الحق - تنزهه -: «قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ»<sup>(٣٨)</sup> الظاهر أن تباين المفصل يفضي إلى انفساخ نسيج التركيب، ليؤذن هذا إلى انفتاح دلالي، فقد تباين وجه القول على إعراب المصدر "ألا نعبد إلا الله"، فقيل:

١- هو بدل مجرورٍ من "سواء" أو من "كلمة".

٢- أو هو مرفوعٌ، والتقدير: هي ألا نعبد إلا الله، وفي هذه المعاني يظهر الكلام متواشجا غير متفاصيل، وموضع المفصل: "قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله،. وقيل - وهنا المفصل يؤذن باستشراق لمحة إعجاز - إن الكلام تم على "سواء" ثم استؤنف، فغدا السياق الشريف:

قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء، بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله، "وسواء" ههنا صفة لكلمة<sup>(٣٩)</sup>، وقد تم الكلام عندها ليأتي دور المفصل الصوتي في انفتاح الدلالة، ليعقب هذا استحسان مرده إلى تخلق خاطر مضمونه أن النظم التركيبي الواحد قد يكون حملاً لأوجه متعددة؛ إن ذلكم مرده إلى المفصل، ويغدو المعنى المتعين في الوجه الثاني - وهو "بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله" كقول أحدينا في مقام ترغيب أو ترهيب: "بيني وبينك هذا الأمر"، والذي يُنمى تخلق الشعور بالإعجاز في النفس هو أن ثم وجهين متباينين في قراءة هذه الآية الشريفة، وفي كل وجه تقدير ينبني عليه حكم، ولكنهما يتفقان ودلالة السياق الكلية، وهي: بيننا وبينهم ألا نعبد إلا الله.

ومن مثل ما تقدم قول الحق - تبارك -: «قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»<sup>(٤٠)</sup>.

يظهر أنه يتباين المعنى - ثانية - بتباين الفصل الصوتي، فقد يكون الوقف الكافي بعد قوله: "عليكم"، والتقدير:

قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ، أَلَّا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا "، والمصدر المؤول "ألا تشرِكوا به شيئاً" في محل رفع خبرٍ لمبتدأ محذوفٍ تقديره "هو"، وقد يكون الوقف بعد "رَبُّكُمْ": "قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ؟ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا"، ولا ريب أن ثمة انفتاحاً في الدلالة ههنا، والمعنى هو الإغراء، والعامل فيه "عليكم"<sup>(٧)</sup>، وهو كقولنا: عليك الذهاب الآن، وليس يخفى على ذي تبصر أن كلاماً يفضي تباین الفصل فيه إلى استشراف وجه تركيبی جديد يثير في النفس استحساناً لهو من الدواعي المقررة "وما هو بقول بشر".

١- «قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ،»

«قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ، بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ»

٢- «قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»

«قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ، عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»

والباعث الثاني على انفتاح الدلالة في المستوى الصوتي التنغيم الذي له سُهْمَةٌ في تعيين المعاني النحويّة العريضة، كالاستفهام والتعجب والنداء وغير ذلك<sup>(٨)</sup>، ومما انفتحت دلالته وتعدّد القول على إعرابه عائد إلى هذا المطلب، ومنه قوله - تنزّه -: «مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ»<sup>(٩)</sup>، وقد تردد العربون في إعراب "ما" في هذا السياق بين وجهين متباينين، أولهما أنها استفهامية، والمعنى المتعین من هذه الآية: أي شيء أغناه عنه ماله يوم القيامة؟، وثانيهما أنها نافية كقولنا: ما جاء محمد، والمعنى: لم يُغن عنه ماله وما كسب<sup>(١٠)</sup>، وقد ذهب إلى هذين المعنيين دون ترجيح أحدهما القرطبي والطبرسي وأبو حيان<sup>(١١)</sup>، وليس يخفى أن استرفاد التنغيم، تنغيم الاستفهام أو تنغيم النفسي يؤذن

بتعيين المعنى، ولكن هذين المعنيين في هذا السياق - مع افتراقهما - يتضافران للدلالة على نفي المعنى الكلي: إما بالاستفهام أو النفي، وكلاهما مفض إلى المعنى المتعين. وشبيهة بهذا قول الحق - تبارك -: «قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ»<sup>(١٢)</sup>، فقد يستقيم أن يقال إن "ما" تعجيبية، كقولنا: ما أجمل السماء!، أو أن يقال إنها استفهامية، والمعنى: أي شيء حمل الإنسان على الكفر مع ما يرى من الآيات الدالة على التوحيد<sup>(١٣)</sup>، وليس يخفى أن ثمة انفتاحاً في دلالة الآية الشريفة، وأن مرد ذلك إلى "التنغيم"، ومع هذا كله يلتقي معنى التعجب مع معنى الاستفهام ليدلاً على عناد الإنسان وتماديهِ في الكفر، والملاحظ المعجز ههنا أن الله العظيم - وكل شيء عنده بمقدار - لم يخص معنى دون معنى، بل جاءت دلالة الآية مفتوحة دون أن يفضي هذا إلى مساس بالمعنى الكلي، وهو التنبيه على كفر الإنسان وعناده، وإما بالتعجب أو بالاستفهام الإنكاري.

### في المستوى الصرفي:

وقد يقع الانفتاح الدلالي في المستوى الصرفي، أي في أبنية الكلم، ومن بواعث ذلك "تناوب الصيغ"، والحق أن هذه الظاهرة لها حضورها في العربية، ومن ذلك قيام "مفعول" مقام المصدر<sup>(١٤)</sup>، وقيام "فاعل" مقام المصدر، وقيام "فعليل" مقام فاعل ومفعول ومفعيل، وقيام "أفعل" مقام "فعليل"<sup>(١٥)</sup>، وفعل مقام "مفعول"<sup>(١٦)</sup>، ومن أمثلة ذلك في التنزيل العزيز قوله - جل -: «لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ»<sup>(١٧)</sup>.

لما عرج المفسرون واللغويون على هذه الآية الشريفة تردداً بين معنيين مركوزين في الصيغة "عاصم"، أولهما أنها على ما هي عليه من كونها اسم "فاعل: عاصم"، والمعنى: لا أحد يعصمك اليوم من أمر الله، وثانيهما أن هذه الصيغة تنتسب إلى ظاهرة تناوب الصيغ، فهي اسم مفعول جاء في حلة اسم الفاعل: "عاصم: معصوم"، والمعنى: لا أحد معصوم من أمر الله<sup>(١٨)</sup>، وهذا وجه لا يدفع، فنحن نقول: الطاعم الكاسي،

والمعنى: المطعومُ المكسُو، ووجه الإعجاز في هذا السياق الشريف ملحظان، أولهما: أن صيغةً واحدةً قامت مقام صيغتين فاشتملت على معنيين، وثانيهما أن المعنى في مُحصَلته النهائية واحدٌ، فالله العزيزُ يريدُ أن ينفيَ هذا الأمرَ بكليته، فلا أحدَ معصومٍ من أمرِ الله إلا من رحم، ولا أحدَ عاصمٍ من أمرِ الله؛ ذلك أن العذابَ قد حَقَّ بهم، وبقي ابنُ النسيبِ نوحٍ - عليه السلامُ - ممن ظلّوا في طغيانهم يعمهون متكبّرين جاحدين، وهو يظنُّ أنه سيأوي إلى جبلٍ يعصمه من أمرِ الله، ولكن هيهات هيهات، لا عاصمَ ولا معصومَ من أمرِ الله ذاك<sup>(١٩)</sup>.

ومن مثل ما تقدّم قوله - تعالى -: ﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لِأَغِيَةٍ﴾<sup>(٢٠)</sup>، وانفتاحُ الدلالة ههنا أتت من معنى الصيغة الصرفية: "لاغية: فاعلة"، فقد يكونُ بمعنى المصدر "اللغو"، و"اللغا، فالصفة تقوم مقام المصدر، وقد يكونُ: لا تسمعُ فيها جماعةً لاغية، أو كلمةً لاغية، أو قائلةً لغواً<sup>(٢١)</sup>، وذكر القرطبيُّ أن فيها ستّة أوجه، أولها: لاغية: كذبٌ وبهتانٌ وكفرٌ، وهذا مذهبُ ابنِ عباسٍ، وثانيها: باطلٌ ولا إثمٌ، وهذا مذهبُ قتادة، وثالثها: الشتمُ، وهذا قاله مجاهدٌ، ورابعها: المعصية، وهو للحسن، وخامسها: لا يُسمعُ فيها حالفٌ يحلفُ كذبا؛ قاله الفراءُ، وسادسها: لا يُسمعُ في كلامهم كلمةً بلغوا؛ وهو للفراء أيضاً<sup>(٢٢)</sup>، ولا شيء يدفعُ هذه المعاني، ووجه الإعجاز هو انفتاحُ دلالة "لاغية"، وكلّ المعاني التي تلتقي عليها تجتمعُ لتؤدّن بنفي اللغو بكليته.

ومن أمثلة اشتمال صيغةٍ صرفيةٍ واحدةٍ على معانٍ صرفيةٍ متباينةٍ كلمة "مؤعد" في قوله - تبارك -: ﴿فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى \* قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الرِّئْثَةِ﴾<sup>(٢٣)</sup>، والمعروفُ أن صيغة "مفعّل" قد تكونُ اسمَ زمانٍ أو اسمَ مكانٍ أو مصدرًا ميميًا، والقرآنُ يُصدّقُ بعضه بعضًا، فقد وردت "مؤعد" في غيرِ هذا السياق الشريف وهي دالةٌ على مثل ما تقدّم، ومن ذلك دلالتها على الزمانِ في قوله - تبارك -: ﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ﴾<sup>(٢٤)</sup>،

وبدلائلها على المكان في قوله - تعالى - : «وَأَنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ»<sup>(٢٥)</sup> وقد احتملت كلمة موعِدٍ هذه الوجوه الثلاثة، وقد تنبّه إلى هذا الملاحظ ابن هشام، فوقف عندها مشيراً إلى أن هذه الصيغة حمالةٌ لثلاثة معانٍ، أولها المصدر، وبعض هذا المعنى قوله - تعالى - في الآية «لَا تُخْلَفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ»: أي لا نخلف الموعِدَ "الوعد"، وثانيها اسمُ الزمان، وبعض هذا المعنى الصرفيُّ قوله - تعالى - في الآية التي تليها: «قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ»، وثالث هذه المعاني اسمُ المكان، وبعض هذا قوله - تعالى - : «مَكَانًا سُوءًا»<sup>(٢٦)</sup>، وهكذا يظهر أن ثمة انفتاحاً في دلالة الكلمة "مَوْعِدٌ"، ومردُّ ذلك إلى أن الصيغة "مَفْعَلٌ" تحتل معاني صرفيةً متباينةً، وليس يخفى أن الله لم يخص معنى دون معنى، وعلّة ذلك التشديد على عقد الموعِد، وتأكيده في زمانه ومكانه وحدوثه "المصدر"، فهو الذي لا يُخلفُ وعده رسلاً، وقد رجّح القرطبي - مع تعريجه على احتمالها ثلاثة معانٍ - المصدرية "الوعد"<sup>(٢٧)</sup>، واكتفى الطبرسي بدلائلها على المكان، "ومكاناً" في الآية الشريفة بدل منسوبٍ من "موعداً"<sup>(٢٨)</sup>.

وقد تُفضي العوارض التصريفية إلى انفتاح الدلالة، ومرد ذلك الإدغام، إدغام المثليين، ومن أمثلة ذلك قول الحق - تبارك - : «وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ»<sup>(٢٩)</sup>.

موضع المباحثة في هذه الآية قوله الشريف "يُضَارُّ"؛ إذ إنَّها بنيةٌ سطحيةٌ محتملةٌ، وقد انفتحت دلائلها لوقوع معنيين تحتها، وهما: "لا يُضَارُّ"، و"لا يُضَارُّ"، ولكن العارض التصريفيُّ أفضى إلى إدغام الرأين معاً، فاتحدت صيغة المبنى للمعلوم مع صيغة المبنى للمجهول، مخلفةً وراءها انفتاحاً دلالياً، ووجه الإعجاز ههنا أن ثمة نهيين في صيغة واحدة: نهياً للكاتب والشهيد عن إلحاق الضرر بغيرهما، كترك الشهادة أو التحريف، ونهياً عن أن يُضَارَّ الكاتب والشهيد، وذلك ألا يُعطى الكاتب حقه، أو أن يُحمَلَ الشهيد مؤنة المجيء من بلدٍ، أو أن يُعَنَّفَ<sup>(٣٠)</sup>، ويسند هذا؛ أعني معنى "ما لم يُسمَّ فاعله" قراءة ابن مسعود: "ولا يُضَارُّ"<sup>(٣١)</sup>، ولكن الأول - أعني معنى الفاعلية - أبين

عند الطبرسى<sup>(٣٣)</sup>، كل هذه المعانى تحتملها صيغة واحدة تشير فى النفس استحساناً أن الكشف عن المعانى الواقعة تحتها، والحاصل أن الله العزىم لم يخص معنى دون معنى فى هذا النهى: «وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ»، بل جمعها معاً فى كلمة واحدة. فى المستوى التركيبى:

أما انفتاح الدلالة الواقع فى المستوى التركيبى فمواضعه متباينة، ومن ذلكم تباين القول على مرجع الضمير؛ وذلك نحو قوله - تبارك -: «مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا»<sup>(٣٤)</sup>، يظهر فى هذا السياق الشرىف أن ثم ضميراً فى قوله "نبرأها"، وقد تقدمه ثلاثة مراجع، وهى: المصيبة، والأرض، وأنفسكم، وليس يخفى أن قواعد المطابقة تأذن بعود هذا الضمير "الهاء" فى "نبرأها" على هذه المراجع الثلاثة المتقدمة، ليعقب هذا انفتاح دلالي مؤلف من ثلاثة أوجه<sup>(٣٤)</sup>:

أولها - أن الضمير "الهاء" عائد على الأرض: من قبل أن نبرأ الأرض.

وثانيها - أن الضمير عائد على المصيبة: من قبل أن نبرأ المصيبة.

وثالثها - أن الضمير عائد على النفس: من قبل أن نبرأ النفس.

والمستصفى مما تقدم أن تلكم المراجع لا تتدافع، بل هى متقبلة فى سياقها صالحة، ووجه الإعجاز اللغوى فى هذا السياق الشرىف هو انفتاح الدلالة فى ثلاث شعب دلالية، والمقصد الدلالي المتعين هو التقرير بالتقدير، تقدير العزىم العلىم قبل أن يبرأ الأرض، أو النفس، أو المصيبة؛ ذلك أن كل شىء عنده بمقدار محفوظ فى لوح محفوظ قبل أن يوجد الوجود، فهو الأول بلا بداية، والذي يسترعى خاطر ههنا هو اشتمال ضمير واحد - وهو "الهاء" فى "نبرأها" - على هذه المراجع المتقدمة، ليعقبه تخلق ثلاثة معانٍ نفضى إلى نفي المعنى بالطلق، فالمصيبة التى تحل بالخلق مكتوبة عليهم، ومقدرة قبل أن يبرأ الله



الأرض أو الخلق “أنفسكم” أو المصيبة نفسها، ويمكنُ جداً أن يضافَ مرجعُ رابعٌ، وهو كلُّ ما تقدّم<sup>(٣٥)</sup>، تبارك اللهُ أحسنُ الخالقين.

ومن مثل ما تقدّم قول الحق - تنزهه -: ﴿وَأَنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾<sup>(٣٦)</sup>.

الظاهرُ أن في كلمة “مثله” ضميراً متصلاً ذا ملامح، وهي التذكيرُ والغيبةُ والإفرادُ، وقد تقدّمه مراجعٌ موافقةٌ للامحِ من حيثُ العددُ والجنسُ، وهذه المراجعُ هي: “ريب”، و”مما نزلنا على عبدنا” “القرآن”، و”عبدنا”، وليس يخفى أن عودَ الضميرِ في “مثله” على المرجعِ الأولِ مطّرحٌ؛ ذلك أنه لا يصحُّ في الفهم، ولا يستقيمُ لفسادِ المعنى، ويبقى في قائمةِ المحتِمَلاتِ مرجعانِ اثنان، وهما: “القرآنُ”، و”عبدنا”<sup>(٣٧)</sup>، والمعنى الكامنُ: فأتوا بسورةٍ من مثله: من مثلِ هذا القرآنِ. أو: فأتوا بسورةٍ من مثله: من مثلِ هذا النبيِّ “عبدنا”، والقرطبيُّ والطبرسيُّ يرجّحانِ عوده على القرآنِ مع انتفاءِ تجافيهما على عوده على المرجعينِ<sup>(٣٨)</sup>.

والمُستصَفَى مما تقدّم أنفاً أن ثمة انفتاحاً في الدلالةِ مردُّه إلى تباينِ القولِ على مرجعِ الضميرِ، وأن هذين المرجعينِ مُتقبَّلانِ جيئانِ صالحاً متساوياً مع معنى السياقِ الكليِّ؛ إذ إنهما لا يتدافعانِ البتّة، فاللهُ العليُّ يتحدّى المشركين بأن يأتوا بسورةٍ من مثلِ هذا التنزيلِ العزيزِ، ليقرّرَ بهذا التحديّ انتفاءَ مُكَنِّتهم على هذا، وقد يكونُ مرادُه - تجلّى في إعجازه - أن يتحدّاهم بأن يأتوا بسورةٍ من هذا القرآنِ من رجلٍ مثلِ محمّدٍ صلّى اللهُ عليه وسلّم، وكلا الأمرينِ مُتضافِرٌ و دلالةُ السياقِ الكليّة؛ ذلك أنه لن يكونَ بمُكَنِّتهم أن يأتوا بسورةٍ واحدةٍ من هذا القرآنِ، ويصدّقُ هذا المعنى قوله - تبارك -: ﴿قُلْ لَئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾<sup>(٣٩)</sup>. أو أن يأتوا بسورةٍ من مثلِ هذا النبيِّ المتفردِ الأمّيِّ الذي لا يقرأ ولا يكتب<sup>(٤٠)</sup>، ووجهُ الإعجازِ

الذي يثير في النفس استحساناً في هذا السياق الشريف هو انفتاح الدلالة المتمثل في احتمال معنيين لا يتدافعان، ولكن، قد يكون تردُّ مرجعين على ضمير واحد ملاحظاً فيه تفاصل لا تواصل، ومن ذلك قولنا: "ذهب زيدٌ إلى عمرو لأنه مريضٌ". فالظاهر أن ثم ضميراً في قولنا "لأنه" يطابق في ملامحه المرجعين المتقدمين، وهما "زيد، و عمرو"، فقد يكون المتعین أن المريض زيدٌ، وقد يكون أنه عمرو، وليس يخفى أن التفاصل قد تجلّى في هذه الجملة المصنوعة ليعقبه إشكالٌ يؤذن بانتفاء وقوفنا على المتعین من الجملة على وجه الإحكام، أما في الآية الشريفة المتقدم بيائها آنفاً فليس ذلك كذلك؛ ذلك أننا إذا ارتضينا المعنى الأول: "فانتوا بسورة من مثل هذا القرآن"، فإننا نقفُ على معنى على وجه التعيين، وإذا نحن ارتضينا المعنى الثاني: "فانتوا بسورة من مثل هذا النبي" فإننا نقفُ على معنى جديد أيضاً، وإذا نحن ارتضينا المعنيين معاً قائلين بانفتاح الدلالة المُعْجِزِ فإننا لن نقفَ على إشكالٍ أو تداخلٍ بين المعاني، كما في قولنا: ذهب زيدٌ إلى عمرو لأنه مريضٌ"، بل نقفُ على تضافرٍ معنيين متساوقين ودلالة السياق الكليّة، أفلا يفضي هذا بنا إلى استرفادٍ قول أحدهم ثانية: "وما هو بقولٍ بشرٍ".

ومن أمثلة انفتاح الدلالة الواقع في المستوى التركيبي قوله - تنزهه -: «أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا»<sup>(١)</sup>، ونحن نُعربُ "حنيفاً" في سياقها الشريف ذاك حالاً، والانفتاح ههنا باعته تعيين صاحب الحال؛ إذ إنه يتردد بين الضمير المستتر في «اتبع» و«إبراهيم»<sup>(٢)</sup>، وليس يخفى أن لهذا الانفتاح الدلالي علةً، وهي التشديد على مبدأ الحنيفيّة، فإذا كان صاحب الحال "إبراهيم" أو "محمداً" صلى الله عليه وسلّم فالغرض واحدٌ، وهو الحنيفيّة بصرف النظر عن صاحب الحال، ولكن هذا الانفتاح الدلالي قد يكون ذا صبغةٍ سلبيةٍ في سياقٍ آخر، فقد يعرضُ على المرء إشكالٌ مردهُ إلى صاحب الحال؛ وذلك نحو "قابل زيدٌ عمراً ضاحكاً": والإشكال واقعٌ ههنا في تعيين صاحب الحال؛ إذ إنها تتردد في عودها بين اثنين، وهما زيدٌ

وعَمَرُوا، ولعلّ هذا الإشكالُ مُنتَفٍ - في دلالته الكليّة - عن الآية الشريفة، بل إنّ الانفتاحَ ذاك يثيرُ في النفسِ استحساناً.

وقد يتجلّى انفتاحُ الدلالةِ في المستوى التركيبيّ في التقديمِ والتأخيرِ، وبين ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾<sup>(٤٣)</sup>، فقد يكونُ المعنى كما هو جليٌّ من ظاهرِ اللفظِ - أنّ لكلّ قومٍ هادياً يختصّون به، وليسَ يخفى أنّ هذا المعنى مُقتنصٌ من الألفاظِ باعتبارها في أماكنها الأولى: إنّما أنتَ منذرٌ، ولكلّ قومٍ هادٍ.

ويكونُ "هادٍ" مبتدأً تقدّمَ خبره، وهو: "لكلّ قومٍ"، وقد تمّ الكلامُ عندَ "منذرٍ"، والواو تعطف - في هذا السياق - جملةً على جملةٍ، وقد تنفتحُ الدلالةُ نحو معنى آخرَ مردّه إلى التقديمِ والتأخيرِ؛ وذلك نحو: إنّما أنتَ منذرٌ وهادٍ لكلّ قومٍ

ويصدّقُ هذا الانفتاحُ الدلاليّ قولَ الحقّ - تنزّه -: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾<sup>(٤٤)</sup>، وليسَ يخفى أنّ اعتبارَ "هادٍ" معطوفةً على "منذرٍ" يؤذنُ بالقولِ إنّ الكلامَ لم يتمّ عندَ قوله "منذرٍ"، وإنّ "الواو" تعطفُ كلمةً على كلمةٍ، وهما: أنتَ منذرٌ وهادٍ<sup>(٤٥)</sup>، ولا شيءٌ يدفعُ هذا الوجهَ الدلاليّ المُعجِبَ.

وبين مثل ما تقدّمَ قوله: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾<sup>(٤٦)</sup>. إذا أمعن المرءُ النظرَ في هذا التركيبِ فإنّه سيقفُ وجاهَ معنيين: أولهما أنّ تكونَ ﴿أَمَنَةً﴾ مفعولاً به منصوباً: أنزلَ أمانةً، ثمّ تأتي كلمةُ "نعاساً" لتفسّرَ هيئةَ هذه "الأمانة"، فتكونُ بدلاً منها: أمانةٌ نعاساً، والظاهرُ أنّ هذا الإعرابَ مُنقبَلٌ لا يُدفعُ، ولكنّ وجّهَ الإعجازِ المتمثّلِ في تغييرِ أماكنِ الكلماتِ قد يفضي إلى معنى جديدٍ، ويكونُ إعرابُ "نعاساً" مفعولاً به، ثمّ تجيءُ "أمانةٌ" لتجليّ السببِ، أو لتجليّ الحالِ، فتكونُ مفعولاً له متقدّماً، أو حالاً، وكأنّها جوابٌ عن السؤالِ: لماذا أنزلَ اللهُ عليكم نعاساً؟ فيكونُ: للأمانةِ أو للأمنِ، ووجهُ الإعجازِ في هذا السياقِ الشريفِ أنّ الكلمةَ الواحدةَ قد احتملتْ غيرَ معنى نحويّ،

فالكلمة "أمنة" تحتمل أن تكون مفعولا به، أو مفعولا له، "ونعاسًا" تترددُ بين كونها بدلا، أو مفعولا به<sup>(٤٧)</sup>.

ومن أمثلة الانفتاح الدلالي الآتي من تعدد المعاني النحوية قوله - تبارك -:  
﴿وَأُزْلِفَتُ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾<sup>(٤٨)</sup>، والظاهر أن "غير" تحتمل أن تكون في سياقها الشريف:

مصدراً: وأُزْلِفَتُ الْجَنَّةُ إِزْلَافًا غَيْرَ بَعِيدٍ.

أو ظرفاً: وأُزْلِفَتُ الْجَنَّةُ غَيْرَ بَعِيدٍ.

أو حالاً: وأُزْلِفَتُ الْجَنَّةُ إِزْلَافًا فِي حَالٍ كَوْنِهِ غَيْرَ بَعِيدٍ<sup>(٤٩)</sup>.

إخال أن انفتاح الدلالة الذي يحتمله إعراب "غير" في سياقها يتفق ودلالة السياق الكلية، فالإزلافُ غيرُ بعيدٍ لا في حاله، ولا في زمنه، ولا في تأكيده "المصدر"، واللافتُ للخطر أن تلك المعاني النحوية التي تحتملها كلمة "غير" - وهي المصدرية والظرفية والحالية - متباينة، ولكنها كلها تلتقي معاً لتجمع على تأكيد إزلاف الجنة للمتقين، وليس باعثُ هذا الانفتاح الدلالي اعتباطيةً عرضيةً، فهو من الله الذي قدر كل شيء فأحسن.

وقد يتجلى انفتاح الدلالة في المستوى التركيبي من إضافة المصدر إلى الاسم؛ وذلك نحو: ضَرَبَ عَلِيٌّ، أو قَتَلَ الصَّيَادِينَ<sup>(٥٠)</sup>، وليس يخفى أن هذا التركيب البنيوي باعثٌ من بواعث الولوج في تعدد المعاني والاحتمال، فقد يكون المعنى في "ضَرَبَ عَلِيٌّ" أن علياً يضربُ الناسَ، وقد يكون أن علياً هو المضروبُ، كل ذلك باعثٌ استواءً بينيتين عميقتين في ثوب بنيةٍ سطحيةٍ تحتملُ ذِيكَ المعنيين، وشبيهةً بهذا الاحتمال المتقدم الاحتمالُ المركوزُ في قوله - عز -: ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾<sup>(٥١)</sup>، فقد قيل إن هذا التركيب مترددٌ بين الفاعلية والمفعولية، فإذا كان المصدر "عبادة" مضافاً إلى المفعول، فالتقدير: "ستكفروا الأصنامَ بعبادتهم"، وإن كان مضافاً إلى الفاعل فالمعنى المتعين من هذا

التركيب الشريف: سيكفّر المشركون بعبادتهم الأصنام، والذي يسترعي خاطر ههنا أنّ الإشكال الذي نجدّه في قولنا: ضَرَبَ عليّ، أو قَتَلَ الصيادين، أو ما هو مضارعٌ لذلك، غيرُ قارٍ في هذه الآية، بل إنه مطلبٌ ذو سُهْمَةٍ في تصويرِ حالِ المشركين في الآخرة، فهم أهلٌ تدامةٍ وحسرةٍ، ولذا سيكفرون بكلِّ ما عبده من دونِ الله، وقد يكونُ المعنى: أن كلَّ ما عبُد من دونِ الله سيتحلل من عابده، ويصدّق هذين المعنيين المتجليين في بنية واحدةٍ قوله تعالى - في سياق آخر - «فاليومَ يكفرُ بعضُكم ببعضٍ»<sup>(٥٢)</sup>.

### في المستوى المعجمي:

وليس ملاحظٌ انفتاح الدلالة المعجزِ مقصوراً على المستوى الصوتي، أو الصرفي، أو التركيبي، بل إنه يتعدى ذلك المتقدم إلى المستوى المعجمي، إلى حدود الكلمة المفردة القائمة برأسها، ومن أجله بواعثه في هذا المستوى "الاشتراك اللفظي"، كأن يقع تحت الكلمة الواحدة معنيان أو أكثر، أو أن تكون الكلمة نفسها ذات دلالةٍ عائمةٍ تتسعُ لدخالاتٍ متنوعةٍ، فتفتح دلالتهَا لمتنوعٍ أراده الحق - جل -، ومن الأمثلة التي تُخرج ما أنا خائضٌ فيه من مضمار التنظير إلى مضمار التطبيق قولُه تنزّه -: «لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا ذِمَّةً»<sup>(٥٣)</sup>: لقد تمثل انفتاح الدلالة الآتي من المعجم في قوله: "الإل"، فهي كلمةٌ تنتسبُ إلى المشترك اللفظي بنسبٍ حميم؛ إذ إنه يقع تحتها غيرُ معنى، ومن ذلكم أنّها تعني "الله" أو "العهد" أو "الحلف" أو "القربة" أو "الجوار"<sup>(٥٤)</sup>، ووجه الإعجاز المعجب في هذا السياق الشريف هو اشتمال "الإل" على معانٍ متعدّدة، وهذه هي حال المشركين الذين لا يضيرهم عهدٌ أو حلفٌ أو قربةٌ أو...، وانفتاح الدلالة هذا فيه إلماحةٌ إلى نفي المعنى بكلّيته، والملاحظ اللطيف في هذا أن كلمةً واحدةً قامت مقامَ كلماتٍ متعدّدةٍ مُحتملةٍ، وقد تنبّه الطبريُّ بثاقبِ بصره، وبعيدِ تأمله إلى هذه الإلماحة المعجزة فقال: "الإل: اسم يشتمل على معانٍ ثلاثة: وهي العهدُ والعقدُ، والحلفُ والقربةُ، وهو أيضاً

بمعنى الله، فإذا كانت الكلمة تشمل هذه المعاني الثلاثة، ولم يكن الله خصاً من ذلك معنى دون معنى - فالصواب أن يعم ذلك كما عم بها جل ثناؤه معانيها الثلاثة فيقال: لا يرقبون في مؤمن: الله ولا قرابة ولا عهداً ولا ميثاقاً<sup>(٥٥)</sup>.

ومن الأمثلة التي تجلّي مطلب استشراف الانفتاح الدلالي الآتي من المعجم قوله - تبارك -: «انفروا خِفَافًا وَثِقَالًا»<sup>(٥٦)</sup>، ووجه الانفتاح في هذا السياق الشريف قوله "خففاً وثقالاً"، وليس يخفى على ذي نُهيّةٍ أن هاتين الكلمتين يكتنفهما إجمالٌ ودلالةٌ عائمةٌ لا تقفُ بنا على معنى على وجه الإحكام، ولذلك قيل: "خففاً" من السلاح، و"ثقالاً": مستكثرين منه، أو "خففاً" من الأثقال، و"ثقالاً" بها، أو "خففاً" من العيال، و"ثقالاً" بهم، أو "خففاً" من الأتباع، و"ثقالاً" بهم، أو "خففاً" إلى المبارزة، و"ثقالاً" في المصابرة، أو "خففاً" بالمسارعة والمبادرة، و"ثقالاً" بعد التروّي والتفكير، أو "خففاً" مهزّيل، و"ثقالاً" سماناً، أو "خففاً": شباباً، و"ثقالاً" شيوخاً، أو "خففاً" ركبانا، و"ثقالاً" رجالاً، أو "خففاً" إلى الطاعة، و"ثقالاً" عن المخالفة<sup>(٥٧)</sup>، والظاهر أن الحق تنزه في علاه قصدَ هذا الانفتاح الدلالي المعجب؛ ذلك أن المعول عليه في الأمر الجهاد، وقد أومات هاتان الكلمتان بإجمالهما وعموم دلالتيهما إلى أنه مطلبٌ له خطرُه، وعلّة انتفاء خصوصيّة معنى على وجه التعيين هي العموميّة التي احتملتها هذه الآية، ليكون فرضاً على كلّ مقتدر، وحقّة على كلّ مقصّر ومتخاذل، والذي ينمي ملمح الإعجاب في النفس هو أن هاتين الكلمتين تقومان مقامَ جملٍ طويلةٍ، وشرحٍ مطنّبٍ، والحاصل أن الحق سبحانه جمع هذه المعاني في كلمتين اثنتين تحضيضاً وفرضاً وحقّةً كما تقدّم آفها، ومُستصفاً القول فيها - كما يرى القرطبي - " أن النَّاسَ أَمَرُوا جَمَلَةً، أَي انْفَرُوا خَفَّتْ عَلَيْكُمُ الْحَرَكَةُ أَوْ ثَقَلَتْ"<sup>(٥٨)</sup>، "لأن أحوال الإنسان لا تخلو من أحد هذه الأشياء"<sup>(٥٩)</sup>، ويصدّق هذا المعنى قوله - جلّ - في آيةٍ أخرى: «وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً»<sup>(٦٠)</sup>، ومن هنا

نعود ثانيةً وثالثةً إلى انفتاح الدلالة الذي يشعُّ بمعانٍ متعددةٍ تتفقُ ودلالةً السياقِ الكليةً بما فيها من أمرٍ أو نهيٍ أو توجيهٍ، تبارك اللهُ أحسنُ الخالقين.  
ومن مثل ما تقدّم قوله: «وَسَيِّدًا وَحَصُورًا»<sup>(٦١)</sup>.

وكما انفتحت دلالة الآية الفاتية في قول الحق: «خفافا وثقالا» انفتحت دلالة هذه الآية الشريفة في قوله: «حصورا»؛ ذلك أنها تحتل معاني متباينة، والظاهر أن الباعث على تعدد المعاني الواقعة تحت «حصورا» في سياقها هو أنها تدل على العمومية لعلّ أرداها الحق - تنزهه -، فأصل «الحصر» الحبس والمنع<sup>(٦٢)</sup>، ولما كان الحبس يقع على أشياء متباينة في العالم الخارجي، كحبس الشهوة، أو السرّ، أو النفس - لما كان ذلك كذلك - أذن بانفتاح دلالتها وتعدد وجوه القول عليها، فقول «الحصور» هو الذي لا يقرب النساء إماماً من العنة، وإماماً من العفة والاجتهاد في إزالة الشهوة مع القدرة، وهذا أصحُّ الأقوال عند القرطبي؛ ذلك أنه ثناء عليه، و«الثناء» يكون عن الفعل المكتسب دون الجيلة في الغالب<sup>(٦٣)</sup>، وقيل الحصور هو الذي لا يولد له، أو الذي لا يخرج مع الندامي، أو الذي لا يخرج سرّاً أبداً<sup>(٦٤)</sup>، وكل ذلك مُحتملٌ يجيء مجيئاً صالحاً، ووجه الإعجاز هنا هو انفتاح دلالتها، وانتفاء اقتصارها على معنى على وجه الأحكام، كل ذلك فيه تلميحٌ بل تصريحٌ بشرف هذا النبي الحصور الذي لا يخرج سرّاً، أو الذي لا يخرج مع الندامي، أو الذي اجتهد في إزالة الشهوة وحصرها تعففاً، وليس يخفى ثانيةً وثالثةً أن كلمة واحدة، وهي «حصورا» في هذا السياق الشريف، حمالة لأوجه متقبلة في دلالتها متضافرة، وهي من وجهة أخرى، تغني عن جمل كثيرة، وقول بسيط. والحق أن هذا الملحظ له حضورٌ جليٌّ في التنزيل العزيز، وحسبي في مختتم التعرّيج عليه الإشارة إلى قول ابن قتيبة في قوله - تعالى - متلمساً هذا الانفتاح الدلالي المعجب، مُلمحاً بل مُصرحاً بأن دلالة «ينزفون» تتسع لدخالات متنوعة: «وتبين قوله في وصف خمر أهل الجنة:

﴿لَا يَصُدُّعُونَ عَنْهَا وَلَا يَنْزِفُونَ﴾ كيف نفى عنها بهذين اللفظين جميع عيوب الخمر، وجمع بقوله: ﴿ولا ينزفون﴾ "عدم العقل، وذهاب المال، ونفاذ الشراب"<sup>(٦٥)</sup>.

احتراسٌ وتقابلٌ:

عوداً على بدءٍ، وأرجو أن يكون العودُ أحمدًا، فقد تقدّم احتراسٌ مضمونه أن الانفتاح الدلالي ليس مُلقى على عواهنه يأتي في كل سياق قرآني شريفٍ، بل الأمر بالضد؛ ذلك أن المتبصّر قد يقف وجاه آيات كريمات يتجلى فيها انغلاق الدلالة واقتصارها على وجهة معنوية واحدة، ومن ذلك، في المستوى الصوتي، المفاصل الصوتية؛ فالمحتكم الأول هو المعنى، فقد يحدث في كثير من المواضع أن يفضي وقف عارضٌ إلى الولوج في الخطأ وقلب المعنى من بوابة عريضة؛ وذلك نحو قوله - تنزهه - : ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾<sup>(٦٦)</sup> : لعله من الخطأ المبدل للمعنى المراد أن يظهر الكلام متواشجا غير متفاصل؛ ذلك أن اطراح المفصل يفضي إلى دلالة غير مرادة، وهنا يأتي ملحظ "انغلاق الدلالة" على وجه الأحكام، ولذا يتعين على القارئ أن يتلبث في سكتة خفيفة لفسخ نسيج التركيب المؤذن بتعيين المعنى المراد<sup>(٦٧)</sup>، وهو: ﴿إن ما يستجيب الذين يسمعون، والموتى يبعثهم الله﴾، وبهذا المفصل يُرفَع عن خاطر الأول وهم قد يجعله يؤهم إذ يظن أن ﴿الموتى﴾ اسم معطوف على "الذين يستجيبون، وأنى لهم ذلك؟

ومثل ما تقدّم قول الحق: ﴿فَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾<sup>(٦٨)</sup>، ذلك أنه ربما قفز إلى خاطر وهم مؤداه أن ما بعد ﴿قولهم﴾ محكي بالقول، وليس ذلك كذلك البتة، لأنه ليس مقولا لهم<sup>(٦٩)</sup>، ولذا يجب على القارئ أن يقف وقفًا تامًا عند قول الحق - تنزهه - ﴿فلا يحزنك قولهم، إنا نعلم ما يسرون﴾ حتى تنغلق الدلالة، فلا يُظن أن "إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون" هي من قولهم.



وانغلاق الدلالة واقع في المستوى الصرفي أيضاً، والمؤول عليه هو المعنى، فليس يصح أن يكون تناوب الصيغ سائراً على هوى النفس. وقد يتجلى الإعجاز المعجب في انغلاق الدلالة كما تجلّى في انفتاحها، ومن ذلك قول الحق - تنزّه -: «فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ»<sup>(٧٠)</sup>: معلوم أن اسم الفاعل يقتضي الحدوث والزوال، أما الصفة المشبهة فوضعها على الإطلاق الذي لا يقتضي الحدوث، بل الاستمرار، ولذلك نقول في "حسن" - وهي صفة مشبهة - حاسن الآن أوغدا<sup>(٧١)</sup>، ويصدق هذا قوله - تعالى -: «وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ»، ووجه الإعجاز المعجب في هذه البنية الصرفية أنها جاءت على وزن اسم فاعل: "ضائق: فاعل"، ولم يقل - تبارك -: "ضيق به صدرك"؛ ذلك أن "ضيق" صفة مشبهة تقتضي اللزوم والثبوت، وحاش لله أن ينعت رسوله بهذا النعت<sup>(٧٢)</sup>، بل هو الرحيم الودود الذي قال الحق في حقه: «وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ»<sup>(٧٣)</sup>، حقاً أن انغلاق الدلالة وتوجيهها وجهة واحدة ذو سُهْمَةٍ في بيان الإعجاز. ومما يلحق بركب ما تقدم آنفاً قوله: «وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ»<sup>(٧٤)</sup> معلوم أن الصيغة الصرفية "أفعل" قد تكون على محمل التفضيل؛ وذلك نحو: محمد أذكى من سعيد، وقد تكون صفة مشبهة تقتضي اللزوم والثبوت؛ وذلك نحو: أعمور وأعمى، ولكن ليس يصح في الفهم البتة أن تكون "أهون" في قوله تعالى: «وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ» اسم تفضيل؛ إذ إنه ليس ثمة شيء أهون على الله من شيء - تنزّه وتعالى علواً كبيراً -، ولذلك وجب - وفي الوجود جزم - أن يُطرح الظن بانفتاح الدلالة، أو احتمالها، أو عدّ «وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ» اسم تفضيل، بل يُفاء في هذا السياق إلى ملحظ "انغلاق الدلالة"، لتكون "أهون" في ذلكم السياق الشريف صفة مشبهة تقتضي الثبوت، وهي بمعنى: "هين عليه"<sup>(٧٥)</sup>.

وقد يتجلى ملحظ انغلاق الدلالة في المستوى التركيبي، ومن ذلك ما يرد على المتبصر في "التقديم والتأخير"، والحق أنه لا يستقيم أن يُقال إن كل تقديم وتأخير

يكتنفه انفتاح دلالي، فقد يكون الأمر بالضد؛ ذلك أن تقديم كلمة، وتأخير أخرى، باعثٌ من بواعثِ حصرِ المعنى وتعيينه على الهيئة التي جاءَ عليها نظمُ الكلم، ولعلَّ هذا الذي أنا خائضٌ فيه يقودني إلى نظر الجرجاني الثاقب القائل بأنه "إذا وجبَ لمعنى أن يكون أولاً في النفس وجبَ للفظ الدالُّ عليه أن يكون مثله أولاً في النطق"<sup>(٧٦)</sup>، ومن أمثلة انغلاق الدلالة وتوجيهها وجهةً واحدةً قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا﴾<sup>(٧٧)</sup>، فهذا ردُّ على المشركين، وتكذيبٌ لهم، والملاحظُ أن الفعلَ "أصفاكم" تقدّم على الفاعلِ "ربكم"، وفي هذا نُكْتةٌ بيانيّةٌ دلّلتها فيها لمحةٌ إعجازٌ معجبية، ومضمونها أن هذا الاستفهام الاستنكاريّ كامنٌ في الفعلِ من أصله، ولو قدّم الحكيمُ الاسمَ «ربكم» لصارَ الإنكارُ في الفاعلِ<sup>(٧٨)</sup>، وحاشَ لله أن يكونَ ذلك، وشبيهه بهذا قولنا: "أأنتَ قلتَ هذا الشعرَ"، فالسائلُ المُستَهْجِنُ يُنكرُ أن يكونَ المخاطبُ هو القائل، ولكنه لا ينكرُ الشعرَ، والله - تبارك - ينكرُ فعلَ "الاصطفاء" على وجهِ التحديد، ولو قدّم الاسمَ "ربكم" لصارَ ينكرُ الفاعلَ، وهو "ربكم"، ومعنى هذا أن ثمةَ فاعلاً آخرَ أذنَ بذلك الاصطفاء، وهذا ممّا لا يجوزُ في مقامِ الحقِّ تعالَ علواً كبيراً، ولكن المراد إنكارُ كونِ الفعلِ حاصلًا من أصله.

### علةُ العلة:

وبعد، فالذي تقدّم قبلاً حديثُ مضمونه "انفتاح الدلالة"، وقد بيّنتُ علته ومواضعه، وببقي حقاً عليّ، استكمالاً لمستلزماتِ البحثِ، أن أعرجَ عقيبَ هذا المتقدّم على علةِ العلة، ولعلَّ أولها أنها وجهٌ من وجوه الإعجاز الخالدِ المُفضي إلى التقرير: "وما هو بقولِ بشرٍ"، فقد تبينَ أن كلمةً واحدةً تُعني عن جُمْلٍ تُبسّطُ في القولِ وتطوّل، وأن تركيباً بنيوياً واحداً يقعُ تحته معنيان أو معانٍ لمقتضى أرادته الحق، وأن صيغةً صرفيةً واحدةً تحتلُّ معانيَ صرفيةً متباينةً، وأن المفاصلَ الصوتيةَ تعملُ على انفساخِ نسيجِ

التركيب لتعيين المعاني النحويّة، وأنّ تباين القول على مواضعها باعثٌ من بواعث انفتاح الدلالة وتعدّد المعاني.

من وجهة ثانية، إخال أنه ينضاف إلى ما تقدّم أنفاً علّة ثانية تأذن بهذا الانفتاح الدلالي؛ إذ إنّ انفتاح الدلالة قد يُفضي في بعض مثله إلى قيام أحكام فقهيّة تتضمنها آية واحدة، وهذا من رحمة الله العظيم بعباده، ومن ذلك قولُه تعالى: «أَوْ لَأَمْسُتُمُ النِّسَاءَ»<sup>(٧٨)</sup>، فانفتاح الدلالة آتٍ من التردّد في اقتناص المتعيّن من "اللمس"، فقال فريق من الفقهاء إنّ لمسها لا ينقض الوضوء، وذهبت ثلّة أخرى منهم إلى أنّ لمس المرأة التي ليست بمحرّم ينقض الوضوء؛ إذ إنّهم فسّروا اللمس بمسّ البشرة<sup>(٧٩)</sup>. ومن مثل ما تقدّم قوله - تبارك -: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ»<sup>(٨٠)</sup>، والظاهر من هذا السياق الشريف أنّ المسح ركنٌ من أركان الوضوء، ولكن الاختلاف الفقهيّ واقعٌ في مقدار المسح المتعيّن، والظاهر أنّ هذا الاختلاف الفقهيّ قائمٌ في أصله على اختلاف لغويّ؛ ذلك أنّ ثمّ انفتاحاً في دلالة الآية الكريمة، فقد قيل إنّ الباء زائدة، والمعنى المتحصّل: "فامسحوا رؤوسكم"، ومثل هذا قوله - تنزّه - «لستُ عليكم بشهيدٍ» أي: شهيداً، وقد جنح آخرون إلى عدّها أصليةً معناها التبويض، والمعنى: "بعض رؤوسكم"<sup>(٨١)</sup>، والحق أنّ أمثلة تعدّد الأحكام الفقهيّة الآتية من انفتاح الدلالة كثيرة، والتنزيل بها مُستفيض، وهي - من وجهة أخرى - تخفيفٌ من ربّنا ورحمةٌ.

من وجهة ثالثة، قد يكون في انفتاح الدلالة تأكيدٌ وتعميمٌ على أمرٍ بكلّيته، وقد تقدّم قبلاً أمثلة متنوّعة من مستويات متباينة تسند هذا الذي أنا خائضٌ فيه؛ وذلك نحو دلالة "الحصر" أو "خفافاً وثقالاً" أو "يُضار" ، وليس يستقيم في الفهم أن يذهب الخاطر إلى أنّ هذه الأمثلة هكذا جاءت واستوى أمرها؛ إذ إنّها ليست من كلام البشر، بل من

ربَّ البشرِ الذي عنده كلُّ شيءٍ بمقدارٍ، ولذا قد يتعيَّن من هذا الانفتاح الدلاليِّ تأكيدُ ما أرادَه الحقُّ، أو نفيُّ لأمرٍ ما، واشتمالُ لمعانٍ متنوعَةٍ لم يخصَّ اللهُ منها معنىً دونَ معنى، ويبقى هذا الملحظُ المُعجِبُ مُفضيًّا إلى زهابِ خاطرٍ إلى معانٍ متنوعَةٍ تتفقُ في دلالتها ودلالةِ السياقِ الكليَّةِ.

وبعدُ، فهذا يكثرُ إنَّ تتبَّعتهُ، وقد أوردتُ أمثلةً تنبُّهً على الغرضِ الذي قصدتهُ، وما هو إلا نَزْرُ يسيرٍ من مجموعٍ متكاثِرٍ يُؤدِّنُ بالتقريرِ: إنَّ له لَحَلَاوَةً، وإنَّ عليه لَطُلَاوَةً، وإنَّ أعلاه لثَمِيرٌ، وإنَّ أسفله لمغدقٌ، وما هو بقولِ بشرٍ، تبارك اللهُ أحسنُ الخالقينَ، اللهم اجعلْ عملي هذا خالصًا لوجهك الكريمِ، حجةً لي لا عليَّ يومَ العرضِ على وجهك الكريمِ.

هوامش البحث:

- (١) انظر تعريف المفصل:
- Robins,R.H.,General Linguistics, Longman, New York , ١٩٨٩,p١٤٥
- باي، ماريو، أسس علم اللغة، ترجمة، أحمد مختار عمر، جامعة طرابلس، طرابلس، ١٩٧٣م، ٩٥.
- (٢) الزركشي، بدر الدين محمد، البرهان في علوم القرآن، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٧م، ٣٤٢/١.
- (٣) القسطلاني، شهاب الدين، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق، عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٧٢م، ٢٤٩/١. ومن أقسام الوقف: التام والكافي والحسن والقبيح، انظر: ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن قاسم، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق، محيي الدين رمضان، ط١، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧١م، ١٤٩/١.
- (٤) الآية ٦٤ من سورة آل عمران.
- (٥) انظر ما قيل فيها: ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق، طه عبد الحميد طه، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م، ٢٠٧/١، العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق، علي الجاوي، ط٢، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٧م، ٢٦٩/١.
- (٦) الآية ١٥١ من سورة الأنعام.
- (٧) أشار إلى هذين المعنيين ابن الأنباري، البيان، ٣٤٩/١، والعكبري، التبيان، ٥٤٨/٢، وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل، عبد الموجود وآخرين، ط١، الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م، ٢٥١/٣، وقد ضعف وجه النصب على الإغراء، ورجح الفراء هذا الوجه، انظر: معاني القرآن، تحقيق، أحمد نجاتي، ومحمد النجار، السدار المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م، ٣٦٤/١.
- (٨) لبسط القول في ظاهرة التنغيم انظر:
- Singh,S, Phonetics : Principles and Practise, University of Park Press, ١٩٨٢. p. ١٨٧.
- وقد عدّ مدخلا لرفع الغموض النحوي، انظر:
- Katamba, F, An Introduction to Phonology, Longman, New York, ١٩٨٩, p٢٤٤.
- (٩) الآية ٢ من سورة المسد.
- (١٠) انظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق، زهير زاهد، ط٣، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨م، ٣٠٥/٥، ومكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم الضامن، وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٧٥م، ٨٥١/٢، وابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله، ط٢، مكتبة سيد الشهداء، (د.د)، ١٩٧٢م، ٤١٤/١.

- (١١) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، طه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م، ١٦٢/٢٠، الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م، ٣٧٩/١٠، أبو حيان، البحر، ٥٢٧/٨.
- (١٢) الآية ١٧ من سورة عبس.
- (١٣) انظر هذين الوجهين: النحاس، إعراب القرآن، ١٥١، و مكّي، المشكل، ٨٠٣/٢، وابن الأنباري، البيان، ٤٩٤/٢.
- (١٤) انظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر الطباع، ط، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٩٣م، ٢٣٦، والأستراباذي، رضي الدين محمد، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م، ١٦٨/١، ومن ذلك: ماله معقول ولا مخلود، أي: ليس له عقل ولا جلد.
- (١٥) انظر الأستراباذي، شرح الشافية، ٥٢٤/٣، والبرد، أبو العباس محمد، المقتضب، تحقيق محمد عضيمة، ط، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٨م، ٢٤٦/٣. ومن ذلك أصغركم وأكبركم، والمعنى: صغيركم وكبيركم.
- (١٦) انظر الأستراباذي، شرح الشافية، ١٦٢/١، ومن ذلك الذَّبْحُ والطَّحْنُ، والمعنى: المذبوح والمطحون.
- (١٧) الآية ٤٣ من سورة هود.
- (١٨) أشار إلى المعنيين: الفراء، معاني القرآن، ١٥/٢، وأبو حيان، البحر، ٢٢٧/٥، ابن منظور، اللسان، مادة "عصم"، واكتفى ابن قتيبة بمعنى "مفعول" انظر كتابه: تفسير غريب القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م، ٢٠٤.
- (١٩) رجح بعض المفسرين أن "عاصم" في سياقها الشريف ذاك على بابها، أي: اسم فاعل مع ذكرهم المعنيين، انظر: القرطبي، الجامع، ٢٨/٩، وذهب الطبرسي أن لها ثلاثة معان، وهي: عاصم ومعصوم، وذو عصمة، أي النسب. انظر الطبرسي، ٢٠٨/٥.
- (٢٠) الآية ١١ من سورة الغاشية.
- (٢١) انظر ما قيل فيها: الفراء، معاني القرآن، ٢٥٧/٣، والمعنى عنده: حالفة على كذب، وأبو عبيدة، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٦٢م، ٢٩٦/٢، والمعنى عنده "اللغو"، وابن قتيبة، تفسير الغريب، ٤٥٨، وابن منظور، اللسان، مادة "لغا".
- (٢٢) انظر: القرطبي، الجامع، ٢٣/٢٠، واكتفى الطبرسي بمعنيين، وهما: كلمة ساقطة، وذات لغو، انظر: مجمع البيان، ٢٦٦/١٠.
- (٢٣) الآيتان ٥٨، ٥٩ من سورة طه.
- (٢٤) الآية ٨١ من سورة هود.
- (٢٥) الآية ٤٣ من سورة الحجر.
- (٢٦) انظر: ابن هشام، المغني، ٧٧٦/٢.
- (٢٧) انظر: القرطبي، الجامع، ١٤٢/١١.

- (٢٨) انظر: الطبرسي، مجمع البيان، ٢٧/٧.
- (٢٩) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.
- (٣٠) انظر ما قيل في هذه الآية: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط١، دار الفكر، القاهرة، ١٩٧٧ م، ٤٠٤/١، وأبو حيان، البحر، ٣٧٠/٢، وقد ذهب إلى المعنيين النحاس، إعراب القرآن، ٣٤٦/١.
- (٣١) القرطبي، ٢٦٦-٢٦٢/٣.
- (٣٢) الطبرسي، مجمع البيان، ١٧٣/٢.
- (٣٣) الآية ٢٢ من سورة الحديد.
- (٣٤) انظر هذه الوجوه: مكي، المشكل، ٧١٩/٢، وابن الأنباري، البيان، ٤٢٤/٢.
- (٣٥) وذهب بعضهم إلى أن الآية متصلة بما تقدمها، انظر ما قاله فيها القرطبي: الجامع، ١٦٧/١٧، واكتفى الطبرسي بعود الهاء على "الأنفس". انظر: مجمع البيان، ٣٠٨/٩.
- (٣٦) الآية ٢٣ من سورة البقرة.
- (٣٧) أبو حيان، البحر، ٢٩٨/٢، واكتفى الفراء بعوده على "القرآن"، انظر: الفراء، معاني القرآن، ١٩/١.
- (٣٨) يقول القرطبي: "والضمير في "مثله" عائذ على القرآن عند الجمهور،...، وقيل يعود على التوراة والإنجيل". انظر: الجامع، ١٦٢/١، والطبرسي، مجمع البيان، ٨٩/١.
- (٣٩) الآية ٨٨ من سورة الإسراء.
- (٤٠) انظر: القرطبي، الجامع، ١٦٢/١، الطبرسي، مجمع البيان، ٨٩/١.
- (٤١) الآية ١٢٣ من سورة النحل.
- (٤٢) رجح مكي وابن الأنباري كونها حالا من الضمير لا من إبراهيم لأنه مضاف إليه، وقد عدّها ابن عقيل حالا من إبراهيم مجوزا مجيء الحال من المضاف إليه، انظر: مكي، المشكل، ٤٢٦/١، وابن الأنباري، البيان، ٨٥/٢، وابن عقيل، بهاء الدين، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الخير، بيروت، ١٩٩٠، ٥٣٦/١.
- (٤٣) الآية ٧ من سورة الرعد.
- (٤٤) الآية ٢٨ من سورة سبأ.
- (٤٥) أشار إلى المعنيين: النحاس، إعراب القرآن، ٣٥٢/٢، وقد رجح العطف، والمعنى عنده: إنما أنت منذر وهاد، ومكي، المشكل، ٤٨/٢.
- (٤٦) الآية ١٥٤ من سورة آل عمران.
- (٤٧) أشار إلى المعنيين: النحاس، إعراب القرآن، ٤١٣/١، ومكي، المشكل، ١٧٧/١، وابن الأنباري، البيان، ٢٢٦/١.
- (٤٨) الآية ٣١ من سورة ق.
- (٤٩) انظر إعراب هذه الآية: النحاس، إعراب القرآن، ٢٣٠/٤، والعكبري، التبيان، ١١٧٦/٢، وابن هشام، المغني، ٧٢٩/٢.

(٥٠) الحديث عن الإضافة يتصل بمبحث الغموض، وقد عرج على الجمل من مثل "ضرب علي تشومسكي في معرض حديثه عن البنية السطحية والبنية العميقة، انظر: تشومسكي، نعوم، البنى النحوية، ترجمة يوثيل عزيز، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧م، ١١٦، وانظر أيضا:

Kooij, j, Ambiguity in Natural Language: An Investigation of Certain Problems in its Linguistics Description, North Holland ,Publishing Company ,Amsterdam ١٩٧١, Pl٠٠.

(٥١) الآية ٨٢ من سورة مريم.

(٥٢) انظر هذين المعنيين: ابن الأنباري، البيان، ١٣٦/٢، والعكبري، التبيان، ٨٨١/٢، وأبو حيان، البحر، ٢٠٢/٦.

(٥٣) الآية ٨ من سورة التوبة.

(٥٤) انظر ما قيل في معنى "الإل": أبو عبيدة، المجاز، ٢٥٣/١، وابن قتيبة، تفسير الغريب، ١٨٣، وابن عزيز، نزهة القلوب، ١٢٦، والزمخشري، الكشاف، ١٧٦/٢، وأبو حيان، البحر، ١٥/٥.

(٥٥) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تفسير الطبري، تحقيق محمود شاكر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م، ١٤٨/١٤.

(٥٦) الآية ٤١ من سورة التوبة.

(٥٧) انظر هذه المعاني: الزمخشري، الكشاف، ١٩١/٢، وأبو حيان، البحر، ٤٦/٥.

(٥٨) القرطبي، الجامع، ٩٦/٨.

(٥٩) الطبرسي، مجمع البيان، ٢٧/٧.

(٦٠) الآية ٣٦ من سورة التوبة.

(٦١) الآية ٣٩ من سورة آل عمران.

(٦٢) انظر: ابن قتيبة، تفسير الغريب، ١٠، وابن فارس، المقاييس، مادة "حصر"، ابن منظور، اللسان، مادة "حصر".

(٦٣) القرطبي، الجامع، ٥٠/٤.

(٦٤) انظر هذه المعاني: أبو عبيدة، المجاز، ٩٢/١، وابن قتيبة، تفسير الغريب، ١٠٥، وابن عزيز، النزهة، ٢٠٠، الطبرسي، مجمع البيان، ٢٢٢/٢، وأبو حيان، البحر، ٤٦٧-٤٦٨.

(٦٥) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٣م، ٧، والآية (الواقعة، ١٩).

(٦٦) الآية ٣٦ من سورة الأنعام.

(٦٧) انظر الزركشي، البرهان، ٣٥٣/١، وابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ٦٣٢/٢.

(٦٨) الآية ٧٦ من سورة يس.

(٦٩) انظر: ابن هشام، المغني، ٥٠٢/٢، وقد عده النحاس والداني قطعا تاما، انظر: القطع والائتناف، تحقيق أحمد العمر، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٨م، ٦٠١، والداني، المكتفى، ٣٠٢.



- (٧٠) الآية ١٢ من سورة هود.
- (٧١) انظر: الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق إميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ٤٨٣/٣.
- (٧٢) انظر: الأستراباذي، شرح الكافية، ٤٨٤/٣.
- (٧٣) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.
- (٧٤) الآية ٢٧ من سورة الروم.
- (٧٥) أبو عبيدة، المجاز، ١٢١/٢، والمبرد، المقتضب، ٢٤٦/٣، و ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت (د.ت)، ١٠٣/٦.
- (٧٦) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٩م، ٢٥.
- (٧٧) الآية ٤٠ من سورة الإسراء.
- (٧٨) انظر: الجرجاني، الدلائل، ١١٤.
- (٧٩) الآية ٤٣ من سورة النساء.
- (٨٠) انظر ما قيل في معنى اللمس: ابن فارس، المقاييس، مادة ”لمس“، وابن عزيز، النزهة، ٣٨٨، والجرجاني، أبو العباس أحمد بن محمد، المنتخب من كنايات الأدباء وإرشادات البلغاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٤م، ٩. وقد ذهبنا إلى أن اللمس في الآية الشريفة كناية عن الجماع. انظر: ابن قدامة المقدسي، المغني، مطبعة الفجالة، القاهرة، ١٩٦٨م، ١٤٢/١، وأبو حيان، البحر، ٢٩٦/٣.
- (٨١) الآية ٦ من سورة المائدة.
- (٨٢) انظر: ابن هشام، المغني، ١٤٣/١، وقد ذكر معنى الاستعانة، ورجح معنى الإلصاق، أما العكسيري فقد رجح زيادتها رافضاً كونها للتبعيض، انظر التبيان، ٤٢٢/١، وانظر خلاف الفقهاء: عبد الوهاب طويلة، أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، دار السلام، القاهرة، ١٤١٤هـ، ١٩٣.

## المصادر والمراجع:

## أولاً: العربية:

- ١- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (٢١٥)، معاني القرآن، تحقيق هدى قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٠م.
- ٢- الأسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن (٦٨٦)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م
- ٣- الأسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن (٦٨٦)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق أميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م
- ٤- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م.
- ٥- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (٣٢٨)، إيضاح الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل، تحقيق محيي الدين رمضان، ط١، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧١م.
- ٦- الجر جاني، أبو العباس أحمد بن محمد (٤٨٢)، المنتخب من كنايات الأدباء وإرشادات البلغاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٤م.
- ٧- باي، ماريو، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس، طرابلس، ١٩٧٣م.
- ٨- تشومسكي، نعوم، البنس النحوية، ترجمة يوثيل عزيز، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧م.
- ٩- الجر جاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (٤٧١)، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاکر، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٩م.

- ١٠- أبو حيان، محمد بن يوسف (٧٤٥)، تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.
- ١١- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (٤٤٤)، المكتفى في الوقف والابتداء، ط١، تحقيق جابر مخلف، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٣م.
- ١٢- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (٧٩٤)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٧م.
- ١٣- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (٥٣٨)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر، القاهرة، ١٩٧٧م.
- ١٤- السجستاني، أبو بكر محمد بن عزيز (٣٣٠)، نزهة القلوب في تفسير القرآن العزيز، تحقيق يوسف المرعشلي، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٠م.
- ١٥- ابن السيد، عبد الله بن محمد البطليوسي (٥٢١)، الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم، تحقيق محمد الداية، ط٣، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٧م.
- ١٦- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٥١١)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدراسات والبحوث بمكتبة الباز، ط٢، مكتبة الباز، الرياض، ١٩٩٨م.
- ١٧- الفضل بن الحسن (٥)، مجمع البيان في تفسير القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- ١٨- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (٣١٠)، تفسير الطبري، تحقيق محمود شاکر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م.
- ١٩- الوهاب طويلة، أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، دار السلام، القاهرة، ١٤١٤.
- ٢٠- أبو عبيده، معمر بن المثنى (٢١٠)، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٦٢م.

- ٢١- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (٧٦٩)، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الخير، بيروت، ١٩٩٠م.
- ٢٢- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (٦١٦)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي البجاوي، ط٢، دار الجيل بيروت، ١٩٨٧م.
- ٢٣- الغزالي، الإمام أبو حامد محمد بن محمد (٥٠٥)، المستصفى في علم الأصول، تحقيق إبراهيم رمضان، دار الأرقم، بيروت، ١٩٩٤م.
- ٢٤- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥)، معجم مقاييس اللغة، ط١، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م.
- ٢٥- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر الطباع، ط١، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٩٣م.
- ٢٦- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧)، معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي، ومحمد النجار، الدار المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م.
- ٢٧- القرطبي، محمد بن أحمد (٦٧١)، الجامع لأحكام القرآن، ط٥، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م.
- ٢٨- قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (٢٧٦)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٣م.
- ٢٩- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (٢٧٦)، تفسير غريب القرآن، تحقيق السيد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م.
- ٣٠- ابن قدامة المقدسي (٦٢٠)، المغني، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة، ١٩٦٨م.
- ٣١- القسطلاني، شهاب الدين أحمد بن محمد (٩٢٣)، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق عامر السيد عثمان، وعبد الصبور شاهين، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٧٢م.

- ٣٢- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥)، المقتضب، تحقيق محمد عزيمة، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٨م.
- ٣٣- مكي بن أبي طالب (٤٣٧)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم الضامن، وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٧٥م.
- ٣٤- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم (٧١١)، لسان العرب، ط١، دار صادر، بيروت، (د. ت)
- ٣٥- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (٣٣٨)، إعراب القرآن، تحقيق زهير زاهد، ط٣، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨م.
- ٣٦- أبو جعفر أحمد بن محمد (٣٣٨)، القطع والالتفاف، تحقيق أحمد العمر، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٨م.
- ٣٧- هشام، جمال الدين بن هشام (٧٦١)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن المبارك، ومحمد حمد الله، ط٢، مكتبة سيد الشهداء، (د. ن) ١٩٧٢م.
- ٣٨- يعيش، موفق الدين (٦٤٣)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (د. ت)

### ثانياً: الإنجليزية:

- ٣٩- Katamba, F, An Introduction to Phonology, Longman.,New York, ١٩٨٩.
- ٤٠- Kooij, J. , Ambiguity in Natural Language; An Investigatigation of Certain Problems in its Linguistics Description , North Holand ,Publishing Company, Amsterdam, ١٩٧١.
- ٤١- Robins,R.H.,General Linguistics,Longman, New York, ١٩٨٩.
- ٤٢- Singh ,S., Phonetics: Principles and Practise, University of Park Press , ١٩٨٢.